

توصيات السياسات الخاصة بالاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

عقدت مجموعة العمل المالية للكومسيك بنجاح اجتماعها الرابع عشر في 15 سبتمبر 2020، افتراضياً عبر الإنترنت، بعنوان "تحسين إطار الإدارة الشرعية في التمويل الإسلامي". وقد أجرت خلال الاجتماع المجموعة مداورات حول تحسين إطار الإدارة الشرعية في قطاع التمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد كان المدخل الرئيس للمناقشات هو وثيقة الغرفة التي أعدت وفقاً للنتائج الرئيسية للدراسة التحليلية التي أجريت للاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المالية للكومسيك وإجابات الدول الأعضاء على أسئلة السياسات. ووفقاً لذلك، توصل المشاركون إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

توصية السياسة الأولى: وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل لعمليات وترتيبات الإدارة الشرعية لضمان أن جميع العمليات والأنشطة التجارية في التمويل الإسلامي متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الحيثيات: يجب أن تتضمن قوانين الصيرفة الإسلامية والأسواق المالية تعريفات لجميع منتجات وخدمات التمويل الإسلامي المعروفة والمعتمدة حالياً وكذلك الأدوات. ويجب أن ينص القانون المعني على القاعدة العامة لحظر التجارة في المخاطر المحضبة والديون. وقد يسمح القانون أيضاً للجهة التنظيمية بإضافة منتجات جديدة بمجرد الموافقة عليها.

علاوة على ذلك، يجب إرفاق معيار خاص بالشركات المدرجة والأدوات المالية الإسلامية بالقانون مع اشتراط المراجعة السنوية. وستضع هذه المعايير الشروط المطلوبة لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. إلى جانب ذلك، ينبغي أن يصدر المنظمون كتباً عن منتجات وأدوات التمويل الإسلامي لدعم وتسهيل تنفيذ القانون ذي الصلة.

توصية السياسة الثانية: تشجيع إنشاء هيئات الرقابة الشرعية الوطنية التي تشرف على هيئات الرقابة الشرعية المؤسسية.

الحيثيات: للهيئات الوطنية للرقابة الشرعية وظائف مختلفة ومهمة، فيمكنها لعب دور مهم للغاية في حل النزاعات بين المؤسسات المالية الإسلامية والعملاء. علاوة على ذلك، فإن الموافقة على المنتجات الجديدة والإشراف على المؤسسات المالية الدولية على تنقية الدخل المناسبة ومراجعة المحاسبة السنوية لحسابات الأرباح والزكاة وتوزيعها وتقييم مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والإبلاغ عنها بانتظام للمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، فهذه من بين الوظائف الرئيسة الأخرى لمؤسسات الرقابة المالية الوطنية. وتلعب الهيئات القضائية الصغيرة الوطنية دوراً مهماً للغاية في تأمين مصالح جميع أصحاب المصلحة وليس فقط المساهمين.

توصية السياسة الثالثة: وضع مبادئ توجيهية لضمان / تسهيل المشاركة النشطة لأصحاب حسابات الاستثمار في إدارة المؤسسات المالية الدولية وفقاً لمساهماتهم في تجمع المضاربة.

الحيثيات: يمكن تطوير إرشادات شاملة حول إطار الإدارة الشرعية لتمكين جميع أصحاب المصلحة (أي العملاء والإدارة والمساهمين والهيئات الرقابية) من أداء أدوارهم في تحقيق أهداف الحوكمة الشرعية وتعزيز سلامة واستقرار المؤسسات المالية الدولية. وفي هذا الصدد، يمكن مراعاة الآليات التالية، من بين أمور أخرى، خلال إعداد المبادئ التوجيهية المعنية:

- يجب توزيع التصويت في الجمعية العمومية ومجلس الإدارة بين المساهمين وأصحاب الاستثمار بما يتناسب مع مواردهم

- يمكن قياس الموارد التي توفرها أصحاب حسابات الاستثمار اعتبارًا من بداية السنة المالية

- يجوز السماح لأصحاب حسابات الاستثمار بتعيين ممثليهم في الجمعية العامة للمؤسسات المالية الدولية

- قد يتم تخصيص مقاعد مجلس الإدارة لأصحاب حسابات الاستثمار التي لديها أكبر حسابات بنسبة من مواردها.

توصية السياسة الرابعة: تشجيع تنمية المواهب من خلال برامج التدريب والشهادات المهنية وزيادة وعي أصحاب المصلحة حول الإدارة الشرعية.

الحيثيات: قد تكون هناك حاجة في كثير من الحالات لتحسين مؤهلات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونقص خبراء الشريعة المؤهلين. وتعد ممارسة تعيين عضوية هيئات الرقابة الشرعية الوطنية حصريًا من بين المتخصصين في الشريعة دون تحديد المؤهلات اللازمة مثل الدرجة الأكاديمية والبحث وخبرة التدريس وما إلى ذلك تحديًا كبيرًا. في هذا الصدد، يمكن تحديد مجموعة من المعايير لتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء برامج التدريب والشهادات المهنية لتنمية المواهب في هذا المجال الحاسم.

توصية السياسة الخامسة: تعزيز دمج قطاع التمويل الإسلامي في الاقتصاد بأكمله بهدف جعل السياسة النقدية أكثر شمولاً.

الحيثيات: ينصح السلطات النقدية بالقيام بما يلي من أجل دمج قطاع التمويل الإسلامي في الاقتصاد الكلي وجعل السياسة النقدية أكثر شمولاً:

- إصدار شهادات الإيداع المركزية بما يتناسب مع نسبة إجمالي أصول التمويل الإسلامي إلى إجمالي الأصول المالية في الاقتصاد ككل مقابل قيمتها النقدية التي سيتم إيداعها كودائع مركزية في المؤسسات المالية الدولية. ووفقًا لذلك، قد ترغب السلطة النقدية في تقليل المعروض النقدي بنفس المبلغ أو أي مبلغ من شأنه أن يجعل هذه القضية غير تضخمية ، عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.

- تضع سلطة النقد التعليمات لضبط استثمار الودائع المركزية.

- يمكن للسلطة النقدية إصدار المزيد من شهادات الإيداع المركزية وإتاحتها للبيع للجمهور، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وستضاف أرباحهم إلى الودائع المركزية في المؤسسات المالية الدولية.

- قد تسمح السلطة النقدية بتداول شهادات الإيداع المركزية في سوق المال.

- يمكن للسلطة النقدية تغيير معدل نمو الأموال من خلال: (1) الإضافة إلى أرصدة الودائع المركزية لدى المؤسسات المالية الدولية أو الطرح منها (2) استخدام عمليات السوق المفتوحة في صناديق الودائع الائتمانية لتعديل معدل نمو المعروض النقدي.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي للكومسيك: قد تتوسع مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

صندوق تمويل مشاريع الكومسيك: يصدر مكتب تنسيق الكومسيك، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، دعوات لتقديم مقترحات المشاريع كل عام. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال تمويل مشروع الكومسيك، المشاركة في مجموعات العمل لتقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء استخدام تسهيلات الكومسيك لتمويل المشاريع التي قد تشمل تنظيم ندوات وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش عمل وإعداد دراسات تحليلية وتقييمات للاحتياجات ومواد / وثائق تدريبية إلخ.